

السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

فاتح حركاتي

جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر

fateh_05600@yahoo.fr

Arab Agricultural Policies And Their Role In Achieving Food Security

HARKATI Fateh

University of Mohamed Khider - Biskra; Algeria

Received:2016

Accepted: 2016

Published: 2016

ملخص:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في وقتنا الحاضر، رغم أن الوطن العربي يزخر بمقومات طبيعية وبشرية إلا أنه لم يتمكن من تحقيق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء. وعليه فقد انتهجت الدول العربية منذ مطلع خمسينات القرن الماضي مجموعة من السياسات الزراعية ترمي إلى رفع كفاءة قطاعها الزراعي لزيادة الإنتاج والتغلب على المشكلات التي يعاني منها، بالإضافة إلى تقليل فاتورة الواردات الغذائية وصولاً إلى تحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: زراعة، سياسات زراعية، سياسة اقتصادية، أمن غذائي، وطن عربي.

Abstract :

Food security is one of the most important challenges facing the Arab countries at present, although the Arab world is full of natural and human resources, but it has not been able to achieve the increase in production targets to meet the increasing demand for food. Thus, since the early 1950s, Arab countries have adopted a set of agricultural policies aimed at raising the efficiency of their agricultural sector to increase production and overcome the problems it faces, as well as reducing the bill of food imports and achieving food security.

Key words: Agriculture, Agricultural Policies, Economic Policy, Food Security, Arab Country.

مقدمة:

انتهجت الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي سياسات تنمية شاملة لكنها منيت بالفشل، بحيث لم تحقق أهداف الخطط التنموية الاقتصادية عامة والزراعية بصفة خاصة، رغم وفرتها على الموارد الطبيعية المتمثلة في عنصر المياه والأرض والموارد البشرية المتمثلة في اليد العاملة، وأعتبر قطاع الزراعة قطاعاً حساساً في اقتصاديات الوطن العربي بحيث يؤثر ويتأثر بالتغيرات التي تحدث في القطاعات الأخرى. تمثل الزراعة قطاعاً إنتاجياً مهماً يسهم بدرجة كبيرة وفعالة في تنمية اقتصاديات الدول العربية من خلال تشجيع الصادرات، وتوفير النقد الأجنبي، وتشجيع الصناعات المحلية، فضلاً عن إسهامه في توظيف العمالة فهو يشغل أكثر من 20% من اليد العاملة، بالإضافة إلى إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي. ورغم تعرض هذا القطاع

للتهميش من طرف أغلب الدول العربية إلا أنه يظل ركيزة أساسية لتحقيق أمنها الغذائي وصولاً للاكتفاء الذاتي والتصدير نحو الخارج.

أهمية البحث: تمكن أهمية البحث في تشخيص وتحليل واقع السياسات الزراعية في الوطن العربي وأهميته في زيادة الإنتاج وسد الفجوة الغذائية، للإلمام بكل ما يتعلق بأهمية ودور هذه السياسات رفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في قصور السياسات الزراعية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من طرف حكومات الدول العربية، مما ساهم في عرقلة تطور القطاع الزراعي ورفع كفاءته حيث لم يتمكن الإنتاج من تلبية الطلب المتزايد على الغذاء، مما اضطر الدول العربية إلى اللجوء للاستيراد لسد فجوة الغذاء، خاصة وأن جميع الدول العربية في مرحلة التنمية الأولى حيث لا تزال تواجه في حل قضايا الإنتاج إلى يومنا هذا. وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

- إلى أي مدى ساهمت السياسات الزراعية العربية في رفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي؟

أهداف البحث: يهدف البحث بصفة رئيسية إلى إبراز دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، ومن ثم يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

✓ الوقوف على أهم السياسات التنموية الزراعية العربية؛

✓ تقييم دور السياسات الزراعية في تحسين الأمن الغذائي في الوطن العربي؛

✓ الوقوف على أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الزراعة في الوطن العربي.

فرضيات البحث: لمعالجة القضايا المطروحة في البحث، يجدر بنا أن نحدد الفرضيات التالية:

✓ إن السياسات الزراعية العربية كفيلة بتحقيق الأمن الغذائي العربي؛

✓ إن المشاكل التي يعاني منها قطاع الزراعة في الوطن العربي تحد من زيادة معدلات الإنتاج ورفع كفاءة هذا القطاع الحساس، وبالتالي زيادة اعتماد معظم الدول العربية على الخارج للحصول على الغذاء.

منهج البحث: للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على مشكلة البحث، تم الاعتماد على منهج الاستقراء لوصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل بعض المؤشرات المتعلقة بالسياسات الزراعية العربية، ومن ثم التوصل في النهاية إلى تعميم فيما يتعلق بدور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي.

تقسيم البحث: لمعالجة مشكلة البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث تناول المحور الأول: السياسات الزراعية العربية ودورها في تحسين الأمن الغذائي العربي، أما المحور الثاني: فقد تناول تقييم السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي، في حين تناول المحور الثالث: مشكلات الزراعة العربية.

أولاً: السياسات الزراعية العربية ودورها في تحسين الأمن الغذائي العربي

تتجسد السياسات الزراعية العربية في حزمة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة لتحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية¹، هذه الأهداف تسعى في أغلب الأحيان إلى زيادة الإنتاج لتحسين الأمن الغذائي وصولاً إلى تحقيق درجات عليا من الاكتفاء الذاتي ورفع معدلات تغطية الصادرات للواردات بالتوازي مع تضيق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه². وقد اعتمدت السياسات الزراعية العربية خلال مطلع القرن الحالي على آليات السوق، إذ تم تنفيذ سياسات وإصلاحات زراعية متدرجة تمثلت في تحرير التجارة الزراعية في أغلب الأقطار العربية، والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل، وتقليل التباين بين الريف والحضر³.

لقد قامت الإصلاحات الزراعية في البلدان العربية التي تنتهج نظاماً ليبرالياً بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين الذين تتطابق مشاريعهم مع أهداف الإصلاح الزراعي، وتتميز هذه الإصلاحات الزراعية الليبرالية عن نظيرتها الاشتراكية بأنها لا تمارس نزع الملكية⁴.

وقد مرت السياسات الزراعية في الوطن العربي بمرحلتين مختلفتين، تمتد المرحلة الأولى بين الفترة (1950-1970)، اتسمت بكونها كانت ثنائية في التوجهات والخيارات الاقتصادية، أما المرحلة الثانية تميزت بانتهاجها مبدأ اقتصاد السوق، خاصة بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الإعانات الموجهة للأغذية الاستهلاكية⁵.

1. السياسات الزراعية في البلدان العربية (1950-1970): هناك توجهان:

1.1. سياسة زراعية ذات توجه اشتراكي في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر: وكانت أبرز ملامحها ما يلي:

- ✓ تحديد سقف الملكية الزراعية ووضع يد الدولة على الفائض، وتوزيع الأراضي على الفلاحين؛
- ✓ وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون.

لكنها لم تبلغ الأهداف المسطرة، وكان من أسباب فشلها سوء التسيير الذي تعاني منه المزارع التي تديرها الدولة، وكذلك التعاونيات الزراعية بالإضافة إلى السياسة السعرية التي كانت على حساب المنتجين⁶. هذه المشاكل وغيرها أدت إلى عدم تمكن الإصلاحات من سد الفجوة بين الطلب على الغذاء والمعروض منه.

2.1. سياسة زراعية ذات طابع ليبرالي: اتسمت هذه السياسة بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين وتميزت عن سابقتها بأنها لا تمارس نزع الملكية وطبقت في كل من السعودية والأردن والمغرب وتونس⁷.

هذه السياسات لم تفلح أيضا في سد فجوة الغذاء بل وحتى إيقاف نموها واتساعها نظرا لكون هذه السياسات غير مدروسة من جميع جوانبها، وقد نفذت الإصلاحات بصورة تدريجية في العديد من الدول العربية، ويمكن الإشارة لأهمها:

❖ إستراتيجية الزراعة في مصر: يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في الاقتصاد المصري حيث يساهم في توفير الغذاء للسكان، وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى⁸، كما يساهم بنحو 30% من إجمالي القوة العاملة، وتساهم الصادرات الزراعية بنحو 20% الصادرات السلعية للعالم خلال سنة 2014⁹.

تتبنى مصر الاستراتيجيات كإطار عام للتوجهات من أجل تحقيق أهداف تتطلب أفقا زمانيا طويلا، مع تحديد واضح للسياسات والآليات الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف، وبناءً عليه فقد عرفت الزراعة المصرية إستراتيجيتين مطلع الألفية الحالية¹⁰:

✓ إستراتيجية التنمية الزراعية (2003-2007)؛

✓ إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2007-2030).

❖ الإستراتيجية الفلاحية في المغرب: يعتبر القطاع الفلاحي في المغرب قطاعا مهما في الاقتصاد حيث يساهم بفعالية في مختلف المؤشرات الاقتصادية، إذ يستوعب ما يقارب 2 مليون من العمالة، بالإضافة إلى مساهمته بنحو 15% من الناتج المحلي، ويوفر نحو 20% من فرص العمل، وقد أطلقت المغرب مخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي منذ سنة 2009، والذي يهدف إلى المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي وذلك بالرفع من الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص الشغل بالإضافة إلى محاربة الفقر ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي، فضلا عن ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، وجعله المحرك الأساسي للنمو خلال 15 سنة القادمة¹¹.

❖ السياسات الزراعية في تونس: على غرار باقي الدول العربية انتهجت الجمهورية التونسية هي الأخرى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف إلى دعم القطاع الفلاحي وتنمية المناطق غير الملائمة والمهمشة¹²، وتعتمد السياسة الفلاحية في تونس على مخططات تنموية تتضمن السياسة الفلاحية المتبعة وهي كالتالي:

- المخطط العاشر للتنمية (2002-2006): في هذا المخطط تم تنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج التي أدت إلى تحقيق نتائج ايجابية على المستوى كل من الإنتاج والتصدير والاستثمار والشغل، حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو 12,6%، وفي إجمالي الصادرات نحو 9,6% وفي إجمالي الاستثمارات نحو 10,1%، وما نسبته 16% من توظيف اليد العاملة¹³.

- المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2009): كان هذا المخطط يهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي وعصرنته والرفع من قدرته التنافسية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني بالإضافة إلى مواصلة تعبئة وإحكام استغلال الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها.

- المخطط الثاني عشر للتنمية (2010-2014): ارتكز هذا المخطط على أربع محاور أساسية وهي تعزيز الأمن الغذائي والرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي، وتطوير الصادرات والنهوض بالموارد الطبيعية¹⁴.

❖ السياسة الزراعية في الأردن: يعتبر قطاع الزراعة قطاعاً رائداً في الاقتصاد الأردني، حيث يلعب دوراً مهماً في المنظومة التنموية خاصة للمجتمعات الريفية ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي، كما يشكل نسبة كبيرة من الصادرات الأردنية، فضلاً عن كونه يعتبر مصدر دخل أساسي للعديد من الأسر، إذًا يساهم هذا القطاع بنحو 3,4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن نسبة العمالة الزراعية بالنسبة لمجموع العمالة تقدر بنحو 1,54% خلال سنة 2016¹⁵.

تم خلال سنة 2011 صياغة إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية لعقد من الزمن، والتي ارتكزت على محاور أساسية تمثلت في متابعة مشاريع القوانين الداعمة للقطاع وزيادة الإنتاج المحلي، استغلال المياه غير التقليدية، إجراءات دعم لخفض كلفة الإنتاج الزراعي، تطوير البحث والإرشاد، دعم مؤسسات الإقراض الزراعي¹⁶.

❖ السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية: يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منظومة الاقتصاد السعودي، إذ يساهم في تحسين الأمن الغذائي ودعم الدخل الوطني، وقد لقي الاهتمام الأوفر بإعداد الخطة الخماسية لهذا القطاع والهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه وزيادة الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي مع المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على تنميتها، ولتحقيق هذه الأهداف فقد رسمت سياسات وبرامج تنموية اشتملت على¹⁷:

- ✓ توزيع الأراضي؛
- ✓ الدعم المباشر وغير المباشر لمدخلات الإنتاج؛
- ✓ توفير الخدمات المساندة للعمليات الإنتاجية؛
- ✓ إنشاء البنية التحتية مثل الطرق والسدود ومراكز الأبحاث والتدريب؛
- ✓ دعم الأسعار النهائية لبعض المنتجات؛
- ✓ تشجيع قيام المشاريع المتخصصة والشركات المساهمة ذات الكثافة الرأسمالية الكبيرة والتي تستخدم أحدث الأساليب الزراعية والتقنيات العالمية في الإنتاج الزراعي.

غير أن المعوقات التي يواجهها القطاع الزراعي، وتفضيل العمالة السعودية العمل في قطاعات خارج الزراعة، فضلا عن التحديات الداخلية والخارجية، قد أدت إلى تهميش دور القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي¹⁸.

❖ السياسات الفلاحية في الجزائر: انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الزراعي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي¹⁹، بحيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية وهي كالتالي:

✓ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)؛

✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)؛

✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

• البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004): يهدف البرنامج إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية²⁰، بالإضافة إلى توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين²¹.

• البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الأول، ويهدف إلى ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية)، بالإضافة إلى استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذلك الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية، فضلا عن تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار لوسائل العمل الجوي²².

• برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في المتغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية²³.

• المخطط الخماسي (2015-2019): خصصت له الحكومة 300 مليار دينار سنويا لتطوير ودعم المكننة المتخصصة ووسائل القطف والغرس والري من أجل عصرنة المستثمرات الزراعية كمدخل لتحقيق الأمن

الغذائي، وتعتزم الجزائر من خلال هذا المخطط الوصول للمليون هكتار من الأراضي المسقية كما تعتزم إنتاج 200 ألف طن من الأسماك في المزارع المائية مع مطلع عام 2019²⁴.

❖ السياسات الزراعية في سوريا: يحظى القطاع الزراعي بأهمية بالغة في سوريا منذ القدم، كما يُعتقد أنه الموطن الأصلي لزراعة الحبوب، وهو حتى يومنا هذا تعطي فيه الزراعة بقية القطاعات الاقتصادية²⁵، حيث يساهم بنسبة تتراوح ما بين 16-20% من إجمالي الناتج المحلي، إذ تقدر العمالة في هذا القطاع بنحو 721 ألف شخص، ويعد القطاع الزراعي أحد أسباب قوة الاقتصاد السوري وتحقيقه الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعية²⁶.

انتهجت سوريا مثلها مثل أغلب الدول العربية حزمة من السياسات الزراعية التي تركز في أغلبها على التشجيع على إنتاج الغذاء لتحقيق الاكتفاء الغذائي المستدام كأحد الطرق لتحقيق الأمن الغذائي، وفي الوقت ذاته تسعى تلك السياسات إلى دعم المجتمع الزراعي من خلال تحديد الأسعار الثابتة، بالإضافة للتوجه نحو التصدير وتقليل الواردات²⁷، واعتمدت سوريا على استراتيجيات وسياسات زراعية هي كالتالي:

- استراتيجية التنمية الزراعية (2001-2010): اعتمدت على ثلاث خطوات أساسية²⁸:

- ✓ تحديد وتقييم السمات الرئيسية للهيكل القطاعي وتبسيط الضوء على العوامل الممثلة لكل من الفرص والعوائق التنموية؛
- ✓ تحديد الأهداف القطاعية للاقتصاد الزراعي الذي يأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والذي يجب أن يساهم في متابعة التغيرات على المستوى العالمي؛
- ✓ وضع الأولويات العريضة لمجموعة بدائل السياسات والمؤسسات المتوافقة مع الأهداف والأطر. وقد انحصرت أهداف هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:
- ✓ تحسين دخول المنتجين الزراعيين وتوفير الاستقرار لهم؛
- ✓ زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي؛
- ✓ التوسع في المساحة المزروعة عن طريق زيادة مساحة الأراضي المستثمرة البعلية والمروية؛
- ✓ الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها وضمان استدامتها؛
- ✓ ضمان الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية وتوفير الأمن الغذائي مع اعتماد الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل وتوفير القدرة التنافسية لها، إضافة لإدخال زراعات بديلة؛
- ✓ تحديث وسائل الإنتاج والتوسع في استخدام التقنيات المتطورة؛
- ✓ تطوير آلية تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية، وبالتالي يمكن زيادة القيمة المضافة وزيادة الصادرات.

- الخطة الخماسية الحادي عشر (2011-2015): تركزت هذه الخطة على ما يلي²⁹:

- ✓ تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الأساسية بما يلبي حاجة الطلب المحلي؛
- ✓ ضمان استدامة الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها وحفظها من التدهور والاستخدام المفرط والتلوث؛
- ✓ تخفيض معدلات الفقر من خلال تبني تنمية ريفية شاملة تهدف إلى تحسين الدخل وتوزيعه وتضمن التكامل بين القطاع الريفي وقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى؛
- ✓ تحسين إنتاج الغذاء والإنتاجية؛
- ✓ تحسين سياسات الزراعة والغذاء، والقدرات المؤسسية، والقدرات الداعمة؛
- ✓ تحسين استقرار أسواق الغذاء وأنشطة إدارة المخاطر؛
- ✓ تحسين إمكانية الوصول إلى الغذاء ونوعية الغذاء وسلامته.

ثانياً: تقييم السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها البلدان العربية ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرجوة للنهوض بالتنمية الزراعية العربية وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب يمكن ذكر أهمها³⁰:

1. ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية:

إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية التي تبنتها الدول العربية مطلع الألفية الجديدة لم تحقق تقدماً يذكر، إذ لم تزد إلا بمعدل لم يتجاوز 0,2% سنوياً³¹، أما على مستوى الفجوة الغذائية العربية فنجدتها في تزايد مستمر حيث بلغت ما نسبته 34,1 مليار دولار سنة 2014³²، وترجع أسباب ذلك إلى سوء إدارة القطاع الزراعي بالإضافة إلى إنباء الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية، فضلاً عن عدم كفاية الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة.

2. ضآلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي:

تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة وعمالة مدربة لتحقيق إنتاجية عالية، وهذا ما لا نلاحظه في الزراعات العربية، إذ أن نصيبها من حجم الاستثمارات ضئيل جداً، ورغم أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنه لم يتجاوز في أحسن حالاته نسبة 9%³³، إلى إجمالي الاستثمارات العربية ويرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات سواءً تلك المتعلقة بسوء تسيير مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بالإقراض الزراعي وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات

الاقراضية المؤسسية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة إلى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة³⁴.

3. غياب التخطيط الجيد في استصلاح الأراضي:

تهدف سياسات الاستصلاح إلى تهيئة الأرض وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الإجراءات الضرورية لتتم الزراعة في أحسن الظروف ورغم الجهود التي بذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما أثر سلباً على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة العوامل التالية³⁵:

- ✓ غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان؛
- ✓ عدم تكامل مراحل الاستصلاح؛
- ✓ سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح؛
- ✓ عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المتحصلة.

4. عدم ملائمة السياسات السعرية العربية:

تؤدي السياسات السعرية الزراعية دوراً فاعلاً في التأثير على توزيع الموارد الزراعية لإنتاج مجموعات مختلفة من المحاصيل وتظهر أهميتها من كون التغير في الأسعار النسبية للمحاصيل الزراعية (الغذائية) يعد في مقدمة العوامل التي تتحكم في تغير الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع، ولاسيما ذوي الدخل المنخفضة سواءاً في القطاع الزراعي أو غير الزراعي³⁶.

وقد وجهت للسياسات السعرية العربية مجموعة من الانتقادات³⁷:

- ✓ وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية تتناول سعر المحصول الواحد دون ربطه بالأسعار الأخرى؛
 - ✓ تحيز السياسات الزراعية لحساب المستهلك على حساب المزارعين؛
 - ✓ وجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة من طرف الدولة؛
 - ✓ عدم اعتبار التكلفة أساساً لتحديد أسعار السلع الزراعية؛
- هذه الأسباب أدت إلى ضعف مردود القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.

5. إهمال البلدان العربية للصناعات الزراعية الغذائية:

تعد الصناعات الغذائية أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية³⁸.

لقد رسمت بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وسوريا سياسات للصناعات الزراعية الغذائية تتضمن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والألبان والسكر والحلويات والمعلبات الغذائية واللحوم والمشروبات الغازية والمياه المعدنية والتمور، وعملت الحكومات العربية على دعم هذه الصناعات الغذائية وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية ورغم ذلك فإن هذه الصناعات لم تحقق النجاح المطلوب وذلك لجملة من الأسباب أهمها³⁹:

- ✓ نقص الكوادر المتخصصة في الصناعات الغذائية؛
- ✓ ضعف الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية خصوصا في بعض المواسم؛
- ✓ تلف المواد الغذائية في المخازن غير المجهزة.

6. إهمال البحث العلمي الزراعي:

يلعب البحث العلمي دورا فعالا في عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في دعم خطط التنمية باختلاف أبعادها، خاصة إذا تعلق الأمر بالشق الزراعي وتحسين الأمن الغذائي، إلا أن البحث العلمي الزراعي يعاني من التهميش بحيث لا يتعدى ما ينفق عليه ما نسبته 0,2% من الناتج القومي في حين يصل ما تنفقه الدول المتقدمة إلى 2,8% من دخلها القومي⁴⁰، كما أن مساهمة الباحثين العرب في تطوير التقانة الزراعية والإنتاج الزراعي لا تشكل أكثر من 0,3%، في حين نجد نصيب الدول النامية 10%، ونصيب الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بنحو 31%⁴¹، وهذا ما يؤثر سلبا على مردودية القطاع الزراعي في الوطن العربي ويساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما ينتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي العربي.

ثالثا: مشكلات الزراعة العربية

هناك عدة معوقات تحول دون تحقيق القطاع الزراعي العربي لأهدافه، وعلى رأسها زيادة الإنتاج وصولا لتحسين الأمن الغذائي، وهذه المعوقات والمشاكل منها ما هو متعلق بالإنتاج الزراعي، ومنها مشاكل خاصة بالموارد الزراعية وأخرى متعلقة بالتسويق أما الأخيرة فتتعلق بالسياسات الزراعية ويتم التطرق لها في هذا المبحث بقليل من التفصيل.

1. في مجال الموارد الزراعية

يحتوي هذا العنصر عدة نقاط فرعية منها على سبيل التمثيل لا الحصر منها ما هو متعلق بالأراضي الزراعية ونقص العمالة الزراعية وتدني إنتاجيتها بالإضافة لمشاكل الهدر في الإنتاج، ومشاكل خاصة بالموارد المائية.

1.1. المعوقات المتعلقة بالأراضي الزراعية:

تبلغ المساحة الجغرافية للأراضي الزراعية نحو 1406 مليون هكتار منها حوالي 5% فقط أراضي مزروعة أي ما يعادل تقريبا 69,5 مليون هكتار، والتي تمثل 35% من الأراضي القابلة للزراعة أي 65% من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة⁴²، ومع توسع النشاط العمراني بطريقة عشوائية على حساب الأراضي لمختلف الأغراض أدى إلى تراجع وتآكل الأراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي⁴³.

كما تعاني الأراضي العربية من ارتفاع ملوحة التربة في الأراضي المروية ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المناخ الحار صيفا، ونتيجة لارتفاع مستوى ماء الأراضي وتركز الأملاح في سطح التربة، مما يؤدي إلى انخفاض مردود وحدة المساحة وتقلص الرقعة الزراعية، وانخفاض في نسبة التكتيف الزراعي، وتتركز المناطق التي تعرف بملوحاتها في العراق، حيث تقدر مساحة الأراضي المملحة بنحو 2,25 مليون هكتار، وتأثرت أيضا الأراضي في مصر بالتملح بنسبة 32% من أراضي الدلتا⁴⁴.

2.1. تصحر الأراضي: يمثل تصحر الأراضي إحدى المشكلات الأساسية في الدول العربية خاصة في ظل الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة، وقد زادت الآثار السلبية لهذه الظاهرة خلال العقدين الأخيرين بسبب توسع النسيج الحضري على حساب الأراضي الزراعية، مما يجعل مساحة الأراضي الزراعية تنخفض إلى نحو 5% من مساحة اليابسة الكلية للدول العربية. كما تقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 3,6 مليون كلم² أي بنسبة 25% من المساحة الإجمالية للدول العربية⁴⁵.

وتصنف الأقطار العربية من حيث نسبة المساحة المتصحرة وفق الفئات التالية⁴⁶:

✓ الأقطار التي ترتفع نسبة التصحر فيها إلى أكثر من 90% من مساحتها الكلية وتشمل الإمارات والبحرين، وجيبوتي والسعودية والكويت ومصر؛

✓ الأقطار التي تتراوح نسبة التصحر فيها ما بين 76% و 90% وتشمل الأردن والجزائر وعمان وليبيا؛

✓ الأقطار التي تتراوح نسبة التصحر فيها ما بين 50% و 70% وتشمل تونس والمغرب وموريتانيا واليمن؛

✓ الأقطار التي تقل فيها نسبة التصحر عن 50% من مساحتها الكلية وتشمل السودان وسوريا والصومال والعراق وفلسطين.

تختلف حالة التصحر ودرجة خطورته من منطقة إلى أخرى حسب درجة التدهور البيئي، حيث ترتفع درجة تدهور المناطق النباتية من جراء التصحر في نطاقات السافانا في جنوب الصومال، ووسط السودان وجنوبه وفي نطاقات الاستبس وسط الجزائر، ووسط اليمن وفي إقليم ظفار في عمان، وكامل العراق والأردن وشمال السعودية، وشمال غرب الكويت، وجنوب سورية، وفي لبنان ومصر وتونس وشمال ليبيا⁴⁷.

عند إدراك الدول العربية خطورة هذه الظاهرة شرعت في تنفيذ عدد من مشروعات التنمية في المناطق الجافة وشبه الجافة بهدف الوصول إلى استدامة التنمية، كما أطلقت برامج لاستصلاح الأراضي والمراعي الطبيعية والغابات، فضلاً عن تطبيق الدراسات العلمية والمسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأراضي ومراقبة التصحر، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وترشيد الرعي واستخدام الموارد المائية، ونشر الوعي البيئي، هادفة من خلال ذلك إلى معالجة مشكلة التصحر.

3.1. تفتت الملكيات الزراعية: إن تفتت الملكيات الزراعية وتششتها وتحولها إلى وحدات إنتاج صغيرة لا تتناسب والزراعة الاقتصادية، أدى إلى إهمال زراعة مساحات شاسعة منها سنوياً، كما أن إطلاق بعض الحكومات لتشريعات تخص القطاع الفلاحي بصفة عامة والملكيات الزراعية وإلى خروجها من الإنتاج الزراعي، فضلاً عن التششت في الملكيات⁴⁸.

4.1. ندرة الموارد المائية وتركيز السياسات على تنمية العرض دون ترشيد الطلب: تتصف الموارد المائية العربية بالمحدودية والشح بدرجة كبيرة، وتتسم كفاءة استخدامها أيضاً بالانخفاض الواضح، وقد ركزت السياسات العربية خلال العقدين الماضيين على إدارة عرض الموارد المائية دون توجيه اهتمام مماثل لجانب الطلب عليها، مما نتج عنه انخفاض في كفاءة استخدام المياه، ونتج عن إهمال ترشيد الطلب إلى إهدار جزء مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية العربية⁴⁹.

5.1. قصور التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية: إن التوسع الزراعي الأفقي في الأراضي والمشاريع الجديدة يتطلب استثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، وتوفير البنية الأساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف صحي، إذ تتفاوت تكاليف الاستصلاح من منطقة إلى أخرى. بحيث تراوح ما بين 15 ألف دولار و30 ألف دولاراً لكل هكتار في المناطق المروية وبين 1000 دولاراً و1500 دولاراً لكل هكتار في المناطق غير المروية، ويعتبر الاستغلال الكفء للأراضي الجديدة ذوا أهمية كبيرة لأنه يتيح إمكانية ضمان عائد اقتصادي مناسب، وتجدر بنا الإشارة إلى أن جدوى التوسع الأفقي تتعدى منافعه الاقتصادية لتشمل أيضاً العوائد الاجتماعية والبيئية⁵⁰.

2. مشاكل خاصة بالإنتاج الزراعي

يشمل هذا العنصر على عدة نقاط فرعية مثل نقص العمالة الزراعية وتدني إنتاجيتها، ومشاكل الهدر في الإنتاج، ومشاكل خاصة بالإنتاج الحيواني.

1.2. نقص العمالة الزراعية وتدني إنتاجيتها: سبق الإشارة في الفصل الثاني من الدراسة إلى أن العمالة الزراعية في الوطن العربي في تراجع مستمر وأنها لا تتعدى 25% من العمالة الكلية، وأن نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي ضئيل جداً، وأن السبب في ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الهجرة من الريف إلى المدينة رغبة في العامل في تحسين ظروفه المعيشية ورفع مستوى دخله، بالإضافة إلى اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، وتختلف نسبة القوى

العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة الكلية بين الدول العربية حيث ترتفع لأكثر من 50% في كل من جيبوتي والصومال، وتتراوح بين 30% و38% في موريتانيا والسودان واليمن ومصر والمغرب، وبين 10% و29% في الجزائر وتونس وسوريا والعراق والكويت وسلطنة عمان وتراجع هذه النسبة لأقل من 10% في باقي الدول العربية⁵¹. وبالنسبة لإنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية، فهي منخفضة في معظمها إذ تتراوح في كل من السودان والمغرب والجزائر وتونس ومصر وسوريا، ما بين 3077 دولاراً و7141 دولاراً. ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة الزراعة المطرية حيث تذبذب كميات الإنتاج وانخفاض معدلاته نظراً لتحكم العوامل المناخية في ذلك، إضافة للسياسات الزراعية الاستثمارية، ووفرة مدخلات الإنتاج الزراعي الحديث في أوساط المزارعين⁵²، وكل الأسباب سالفة الذكر أدت إلى تراجع العمالة الزراعية سنة بعد الأخرى وإلى تدني إنتاجية العامل الزراعي.

2.2. مشاكل الهدر في الإنتاج: يقصد بالفاقد الغذائي الانخفاض في كمية الغذاء الصالحة للأكل والمخصصة للاستهلاك الأدمي، ويحصل الفاقد الغذائي في مراحل الإنتاج وما بعد الحصاد والتجهيز في السلسلة الغذائية⁵³، وتعاني الزراعة العربية من الفاقد من الإنتاج ما بعد الحصاد الذي بلغ حوالي 85,98 مليون طن عام 2014، وتعادل هذه الكميات ما نسبته 30% من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية وتشكل نسبة الفاقد من مجموعة الحبوب والخضر والفاكهة نحو 22,4% و36% و22%⁵⁴، من إجمالي كمية فاقد السلع الغذائية على التوالي. ومن هذا المنطلق فإن مواجهته تشكل تحدياً كبيراً لدول المنطقة العربية، والتي تعاني من فجوة غذائية تزداد توسعاً مع مرور الزمن.

3.2. مشاكل الإنتاج الحيواني والسمكي: تشكل الثروة الحيوانية ركناً ومقوماً أساسياً من القطاع الزراعي التي تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي العربي وتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، ولقد تم الإشارة في الفصل الثاني من الدراسة إلى هذا العنصر بقليل من التفصيل غير المخل، وتشغل الثروة الحيوانية حيزاً واسعاً من النشاط الزراعي، حيث بلغ عدد الوحدات الحيوانية عام 2013 حوالي 345,3⁵⁵ مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل، لكن الثروة الحيوانية تبقى من عدة مشاكل تحول دون زيادة الإنتاج والتي يمكن ذكر أهمها مثل نقص التغذية الكافية والمستديمة على مدار السنة والتربية على أسس علمية واقتصادية مدروسة، بالإضافة إلى محدودية الرعاية الصحية ونقص الكوادر الفنية اللازمة.

يندرج الإنتاج السمكي ضمن الإنتاج الحيواني إذ يمثل عنصراً مهماً في تعزيز الأمن الغذائي العربي، وتتوزع مصادر الثروة السمكية في الدول العربية، حيث المصادر البحرية تمتد على السواحل العربية والتي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كم⁵⁶، والمستطحات المائية الداخلية كالأنهار والبحيرات والمجاري، وتعاني الثروة السمكية من نفس المشاكل التي يعاني منها الإنتاج الحيواني والتي ذكرناها آنفاً.

3. مشاكل خاصة بالسياسات الزراعية: تتطوي تحت ظل هذا العنصر عدة عناصر جزئية مثل فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي، والتسويق الزراعي، بالإضافة إلى تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي وضعف الخدمات الزراعية المساندة.

1.3. فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي: إن نشر واستخدام التكنولوجيا الزراعية المحسنة والممارسات الزراعية الجيدة في مناطق مختلفة من العالم يعود لآلاف السنين، حيث ظهرت في عدة دول منها الصين وبلاد الرافدين ومصر والأمريكتين، ويعود أصل الإرشاد الزراعي إلى أيرلندا والمملكة المتحدة خلال منتصف القرن التاسع عشر، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم توسيع عمل الجامعات خارج الحرم الجامعي وداخل المجتمعات المجاورة، حيث تم منح الأراضي للجامعات التي أنشأت أصلا من مؤسسات تعليمية خلال العام 1860، وأضيفت أنشطة البحوث في عام 1887، وكانت أنشطة الإرشاد بدأت في 1890 ثم أضيفت رسميا في عام 1914، لتصبح جزءاً من مهام الجامعة الرسمية.⁵⁷

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب العمالة الزراعية على أسس علمية حديثة تركز أساساً على تبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة، بهدف تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية النوعية، بالإضافة إلى التعرف على العقبات التي يصادفها المنتجون الزراعيون ومحاولة تشخيصها، ونقلها إلى مراكز البحث والإرشاد الزراعي لدراستها وتحديد الطرق المناسبة للتعامل معها. ويعتبر دعم البحث الزراعي سلاحاً ذا حدين فمن جهة يساهم في تحسين الأمن الغذائي العربي الذي تزداد حدته كل يوم، ومن جهة ثانية له دور فعال في تطوير القطاع الزراعي، وبذلت الدول العربية جهوداً كبيرة في هذا الشأن حيث فتحت أغلبها معاهد ومخابر مختصة في البحث والإرشاد الزراعي غير أنها لم تصل إلى مستوى تحقيق أهدافها المرجوة.⁵⁸

2.3. تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي وضعف الخدمات الزراعية المساندة: يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة العربية في القدرات على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي، ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية⁵⁹، حيث بلغ معدل استخدام الميكنة الزراعية لعام 2014 (الوحدة: جرار/ 1000 هكتار) بحوالي 11 مقابل 20 عالمياً، أما استخدام الأسمدة (الوحدة: كلغ/هكتار) بحوالي 84,4 مقابل 141,3 عالمياً وهذا ما أثر على الإنتاجية التي بلغت (الوحدة: طن/هكتار) حوالي 1,82 مقابل 3,85 عالمياً.⁶⁰

مما يزيد من اتساع الفجوة التقنية القصور الواضح في الاستثمارات الموجهة للبحوث والتطوير التقني الزراعي في البلدان العربية، وضعف الإرشاد الزراعي بصفة خاصة، ويمكن القول أنه من الممكن أن تزيد الدول العربية من الإنتاجية الزراعية عن طريق تطوير تطبيقات نقل التقنية الحديثة ويتم ذلك من خلال زيادة الاستثمار في

هذه المجالات وتعزيز الحوافز المقدمة للبحوث الزراعية في البلدان العربية، وإشراك القطاع الخاص في الاستثمار في الخدمات الزراعية⁶¹.

3.3. مشاكل التسويق الزراعي: يعرف التسويق الزراعي على أنه: "انجاز للأنشطة التجارية التي تتضمن تدفق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتجات لغاية وصولها وبأس شكل كان إلى المستهلك الأخير"⁶²، ويهدف التسويق الزراعي إلى تسهيل تبادل السلع الزراعية والغذائية والخدمات المرتبطة بها بالأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية⁶³.

إن دراسة التسويق الزراعي مهم لعدة اعتبارات تكتنف الإنتاج الزراعي منها أن هذا الأخير يتميز بالتخصص في الإنتاج وخضوعه للعوامل الطبيعية كنوعية التربة التي تفرض منتج زراعي معين، بالإضافة إلى التأثير بالموسمية الإنتاجية، كما أن الإنتاج الزراعي لا يعرف النمطية الموجودة في الصناعة، فبالنسبة للمنتج الواحد توجد اختلافات كبيرة نتيجة اختلاف التربة والمناخ بالإضافة إلى اختلاف وسائل الإنتاج الشيء الذي يتطلب عملية الفرز، كما أن الإنتاج الزراعي معرض للتلف⁶⁴.

على الرغم من أن التجارة البينية للمنتجات الزراعية العربية في تقدم ملحوظ، حيث بلغت خلال عام 1997 حوالي 15,5 من حجم التبادل التجاري العربي، إلا أنها ومع ذلك لم تحقق الطموحات المرجوة منها، رغم تحقيقها سنة 2013 حوالي 21,7%⁶⁵، وفي الواقع أصبحت كثير من أسواق الدول العربية منفتحة على أسواق العالم الخارجي، سواءً في شكل تكتلات ثنائية، أو عن طريق انضمامها لمناطق تجارة حرة أو انضمامها لتكتلات دولية وإقليمية، بحيث ساهم ذلك في سهولة انسياب السلع الزراعية منها وإليها، وهي سلع تمتلك مواصفات تنافسية كبيرة، سواءً في مدخلات الإنتاج أو في عمليات التسويق المناسبة، لا سيما إذا كانت تابعة لشركات إنتاج عالمية تمتلك القدرة والمرونة اللازمين للتسويق الناجح و اكتساح الأسواق بالشروط المناسبة لها.

النتائج والتوصيات:

1. النتائج:

خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ يعتبر ملف الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة العربية، نظرا لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية، ويرتبط ارتباطا مباشرا بالقطاع الزراعي كونه المسئول عن إنتاج السلع الغذائية وتوفير متطلبات السكان من الغذاء؛
- ✓ رغم الجهود المبذولة من طرف الدول العربية بهدف رفع كفاءة قطاعها الزراعي، إلا أن غياب إرادة سياسية عربية قوية يحول دون تحقيقها لذلك؛

- ✓ الإصلاحات الزراعية التي تبنتها الدول العربية مطلع الألفية الجديدة لم تحقق تقدماً يذكر بسبب، بسبب تغليب الأهداف السياسية على الاقتصادية، بالإضافة لعدم كفاءة الموارد البشرية؛
- ✓ ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في المجال الزراعي كونه في نظره قليل الربحية مقارنة بالقطاعات الأخرى؛
- ✓ إهمال البلدان العربية للصناعات الزراعية الغذائية، رغم دورها الفعال في تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى نقص الكوادر المتخصصة في هذا النوع من الصناعات؛
- ✓ تهميش البحث العلمي الزراعي، مما أثر سلباً على مردودية القطاع الزراعي في الوطن العربي، وساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما نتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي العربي؛
- ✓ المشكلات والعقبات التي تعاني منها الزراعة العربية تعوق زيادة الإنتاج، وتحول دون توفير الغذاء الآمن والصحي للسكان.

2. التوصيات:

- من خلال ما تم التطرق إليه من استنتاجات وما جاء في هذه الدراسة فإننا نقترح جملة من التوصيات:
- ✓ يجب على الدول العربية وضع القطاع الزراعي ضمن استراتيجيات التنمية العملاقة كما هو الشأن لقطاعي السلع الأولية والخدمات، وتدعيمه بكل الوسائل المادية والبشرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والتي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية عن طريق إدخال عنصر البحث والتطوير في المجال الزراعي، والاستخدام الأمثل للتقنية الحديثة؛
 - ✓ يجب على الدول العربية إتباع أسس سليمة ووضع سياسات زراعية إستراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها تحسين أمنها الغذائي والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج الإطار النفطي؛
 - ✓ إطلاق مزيد من برامج التنمية الريفية بامتيازات عالية للحد من ظاهرة الهجرة الريفية بهدف إعادة إعمار الريف العربي وبعث روح زراعة الأرض من جديد، هذا ما يؤدي إلى إعطاء مكانة مناسبة للقطاع الزراعي ضمن باقي القطاعات الاقتصادية؛
 - ✓ إيجاد توازن بين تنمية الإنتاج وخدمات التسويق من أجل تقليل الفاقد من الإنتاج؛
 - ✓ يجب أن توازن الدول العربية بين السياسات الزراعية المحلية والقطرية، وأن تفتح آفاق الاستثمار أمام القطاع الخاص ورجال الأعمال العرب، مع بذل مجهودات أكثر في سبيل تحقيق انسياب آمن وسلس لعناصر الإنتاج والمنتجات الزراعية فيما بينها؛

✓ ضرورة الإسراع في تفعيل مبادرة السودان لتحسين الأمن الغذائي العربي، والتي أطلقت قبل قرابة سنتين وظلت حبيسة الصحف والجرائد والمجلات غير الأكاديمية.

الهوامش والإحالات:

- ¹ سالم توفيق النجفي وعبد الرزاق الحميد شريف، "السياسة الاقتصادية الزراعية"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990، ص: 95.
- ² منى رحمة، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص: 24.
- ³ رقية خلف محمد الجبوري، "السياسة الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، لبنان، 2013، ص: 38.
- ⁴ رقية خلف محمد الجبوري، "السياسة الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، لبنان، 2013، ص: 38.
- ⁵ منى رحمة، مرجع سابق، ص: 177.
- ⁶ جبارة مراد ولياس يحيوي، "حدود فعالية السياسات الزراعية في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي"، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية"، 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المدية، الجزائر، ص: 4.
- ⁷ منى رحمة، مرجع سابق، ص: 178-179.
- ⁸ فوزي عبد العزيز الشاذلي وآخرون، "التركيب المحصولي المصري في ظل المخاطر والمتغيرات المحلية والدولية"، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4 أكتوبر، مصر، 2009، ص: 2.
- ⁹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المدونة الإحصائية، 2015، ص: 576-579.
- ¹⁰ راجع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية www.agr-egypt.gov.eg
- ¹¹ راجع وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية
- ¹² جبارة مراد ولياس يحيوي، مرجع سابق، ص: www.agriculture.gov.ma/ar/pages/la-strategie6
- ¹³ الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، "المخطط الحادي عشر للتنمية"، المجلد الثاني، المحتوى القطاعي تونس، جويلية 2007، ص: 3.
- ¹⁴ الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، "المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014"، تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، تونس، جوان 2010، ص: 1.
- ¹⁵ راجع وزارة الزراعة الأردنية www.gov.jo/Home.aspx
- ¹⁶ راجع وزارة الزراعة الأردنية www.gov.jo/ar-jo/agriinformationar/agriculturalinformationrequest.aspx
- ¹⁷ مركز فقيه للأبحاث والتطوير، "معوقات التنمية الزراعية بالملكة العربية السعودية"، 1997، ص: 4. <http://fakeih-org/>
- ¹⁸ أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، "الزراعة السعودية: مقوماتها وإمكاناتها والتحديات التي تواجهها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 366 لشهر آب/أغسطس 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص: 110.
- ¹⁹ حركاتي فاتح، "اسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28- العدد الرابع- الجزء الأول، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2014، ص: 341.
- ²⁰ وزارة الفلاحة، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، نظام الدعم عن طريق الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية"، ص: 71-72.
- ²¹ المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، "مشروع دراسي حول استراتيجية التنمية الفلاحية"، الدورة 18، جويلية 2001، ص: 48.
- ²² زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة، ص: 209.
- ²³ حركاتي فاتح، "اسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سابق، ص: 325.
- ²⁴ وكالة الأنباء الجزائرية، "البرنامج الخماسي 2015-2019 الأولوية للقطاعات المنتجة"، www.aps.dz
- ²⁵ فادي خليل، "القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الواقع، الآفاق) - دراسة تحليلية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 1، 2009، ص: 11.
- ²⁶ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، "سوريا بالمراتب الأولى زراعياً"، مجلة الزراعة، العدد 48، سوريا، 2014، ص: 8.

- ²⁷ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، "النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية"، سوريا، آذار 2006 ص: 2.
- ²⁸ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، "دراسة حول مراجعة نصف الفترة لتوجهات استراتيجية التنمية الزراعية"، سوريا، تشرين الأول 2006، ص: 16-17.
- ²⁹ سمير جرادي وآخرون، "الأمن الغذائي وآفاق تطوره في سوريا"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، سوريا، 2013، ص: 4.
- ³⁰ منى رحمة، مرجع سابق، ص: 102.
- ³¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2008، ص: 44.
- ³² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2014، ص: 27.
- ³³ بولتجة عاشة ومحمد راتول، "أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 15، جانفي 2016، الجزائر، ص: 103.
- ³⁴ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، عدد 28، ص: 26.
- ³⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2002- خلق الفرص للأجيال القادمة"، عمان، الأردن، 2002، ص: 27.
- ³⁶ سالم النجفي، "السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، بيروت، لبنان، 2007، ص: 244-245.
- ³⁷ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2014، ص: 27.
- ³⁸ إنعام قرشي، "الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 28، عدد 109، 2007، ص: 17.
- ³⁹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2002- خلق الفرص للأجيال القادمة"، مرجع سابق، ص: 29.
- ⁴⁰ يبلغ نصيب البحث العلمي في اليابان 3٪ من الدخل القومي، أي ما يعادل 30 مليار دولار سنوياً، وهذا المبلغ يكفي لحل مشكلات القطاع الزراعي كلها في الوطن العربي.
- ⁴¹ ابراهيم أحمد سعيد، "أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث والرابع، سوريا، 2011، ص: 585-586.
- ⁴² رانية ثابت الدروبي، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغييراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 24 - العدد الأول، 2008، ص: 300.
- ⁴³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية"، الخرطوم، جمهورية السودان، ديسمبر (كانون أول) 2007، ص: 45.
- ⁴⁴ سالم توفيق النجفي، "المحددات الراهنة وإشكالية المستقبل"، مجلة شؤون اقتصادية عربية، العدد 88، 2014 مرجع سابق، ص: 121.
- ⁴⁵ موقع صندوق النقد العربي على موقع الأنترنيت : <http://www.amf.org.ae/ar/jontrep>
- ⁴⁶ محمود جميل الجندي، "أثر التوجيه الجغرافي في خطط التنمية في الوطن العربي -التصحر نموذجا -"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 418، كانون الأول (ديسمبر) 2013، ص: 62.
- ⁴⁷ مختار عبد العزيز، "التخطيط لتنمية المجتمع"، دار حموقة للتوزيع، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، القاهرة، ص: 07.
- ⁴⁸ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدامات الأراضي في الدول العربية"، مرجع سابق، ص: 45-46.
- ⁴⁹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسات اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية"، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، 2009، ص: 20.
- ⁵⁰ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2014، مرجع سابق، ص: 53.
- ⁵¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، أعداد مختلفة.
- ⁵² التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2014، مرجع سابق، ص: 58.
- ⁵³ منظمة الأغذية والزراعة، "الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم"، روما، 2014، ص: 2.
- ⁵⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2014، ص: 12.
- ⁵⁵ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2014، مرجع سابق، ص: 64.
- ⁵⁶ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2014، نفس المرجع سابق، ص: 64.
- ⁵⁷ البنك الدولي، "تقوية الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية: اجراءات تحديد وتحويل وتقييم نظم الارشاد"، ترجمة جمال محمد الرشيدات وآخرون، 2014، ص: 1-2.

- ⁵⁸ تواتي بن علي فاطمة، " الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014، ص: 214.
- ⁵⁹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية"، مرجع سابق، ص: 93.
- ⁶⁰ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2014، ص: 2.
- ⁶¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي"، مرجع سابق، ص: 10.
- ⁶² Khols, R.L and Downey, Marketing of Agricultural, Products, 4th ed, Macmillanpublishing CO, I nc, New York, 1972, p: 8.
- ⁶³ محمد عبيدات، " التسويق الزراعي"، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 17.
- ⁶⁴ محمود ياسين، "الاقتصاد الزراعي -إدارة المزارع -التسويق- "، مديرية الكتب الجامعية، دمشق، 1977، ص: 147-149.
- ⁶⁵ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.